المقدمة

منذ بضع سنوات مضت حاولت جريدة التايمز البريطانية - بنجاح واضح، تجربة نشر إعلان نعي كتبه المتوفى بنفسه. وأحدث من ذلك تم السماح للأفراد المتهمين في روسيا السوفيتية بأن يتمتعوا بمزايا محاكمة أنفسهم بأنفسهم في تُهم خطيرة عقوبتها الإعدام، وقد نجحوا بشكل واضح في معظم ذلك. ويتوقع الناشرون بصورة متكررة أن يكتب المؤلف أو يقدم مادة للدعاية أو للتعريف بالكتاب. ولكن - فيما أعلم - لم يُطْلب من أي مؤلف قط أن يراجع كتاباً ألفه هو بنفسه. وهذا ما أود تنفيذه يوماً ما، وهذا المجلد بالذات يوفر فرصة رائعة لمثل هذه التجربة. إن موضوع الكتاب يدور في معظمه حول بلد ليس معروفاً إلا لنفسي فقط. إن الدكتور هوجارث (Dr. Hogarth)- الذي أعد دراسة خاصة عن خفايا الجزيرة العربية المجهولة - كان سيتمتع بمراجعته، لأنه سيجد الكثير لينقده، والكثير ليعارضه والكثير ليقدره تقدير الخبير. وحيث إنه قد خطفته يد المنون، ولم يعد معنا في عالمنا فإنني أشعر بأني مثل محاضر يخاطب مقاعد فارغة.

ومع ذلك، فهناك بالتأكيد شخص ما في ظلام السنين التي لم تولد بعد يستمع بإنصات لكل كلمة من كلمات هذا الكتاب. لهذا الشخص، وربما يكون أكثر من شخص، أوجه هذا المجلد. وبالنسبة للآخرين، حسبما أتمنى أنا والناشرون، يمكنهم قراءة الكتاب أو شراءه على الأقل. ولكن لن يتمتع به أحد مثلما يتمتع به ذلك الذي يأخذه معه في رحلاته بذلك البلد الذي يغطيه. هذا الرجل سوف يستمتع بثروة التفاصيل التي يحويها والتي سوف يتخطاها القارئ العادي المشغول هذه الأيام، إن استطاع. وفوق كل شيء آخر أتمنى أن أقابل ذلك الرجل أو المرأة، فلربما قابلته يوماً ما في شيخوختي كما قابل داوتي لورنس بعد أربعين عاماً من رحلاته العظيمة في الصحاري العربية. وبإنتاج سنوي يُقَدَّر بحوالي ١٤٫٠٠٠ كتاب في العام، أي بمعدل

أربعين كتاباً كل يوم بما فيها عطلات أيام الأحد وإجازات البنوك، ببريطانيا العظمى وحدها فلربما أجد نفسي مضطراً للاعتذار لزيادة هذا الرقم. ولكني أقدر أن أدافع عن نفسي وأرد ذلك الاتهام وأبرر عملي هذا بأن هذه المناسبة فريدة ومميزة. ولا أستطيع حتى أن أعد بعدم تكرارها مرة أخرى. إن هذا الكتاب بحجمه الضخم هذا، ليس في الحقيقة سوى نصف كتاب. إنه سجل لأنشطتي خلال ثلاثة شهور فقط من أصل تسعة شهور استغرقتها رحلاتي في الجنوب المجهول. هذا القدر قد أخذ مني ما يربو على عام كامل لكتابته. وقد أمضى داوتي من قبل عشر سنوات في تأليف كتابه، ولكن الشمس قد وقفت مكانها في الصحاري العربية كما رسمها. أما في حالتي، وبعيداً عن الأمور الأخرى التي تشتت اهتمامي، فإن منظر الجنوب ما فتئ يتغير بسرعة البرق منذ أن وليت مدبراً عنه. وكان عليَّ أن أصف بعضاً من تلك التغيّرات بلا تردد.

إن أيام القوة التي تمكنني من الاستكشاف قد أدبرت عني الآن. ربما -ولكني أشك في ذلك- فمن الصعب أن يتخلى المرء عن عادات ظلت تلازمه طوال حياته. بيد أن المشكلة تكمن في أن موجات رحلاتي في الأجزاء المجهولة أو التي لا يعرف عنها إلا القليل بالجزيرة العربية قد بدأت تتكسر على حواف المعرفة الساطعة. وإذا لم يلزم المرء جانب الحيطة والحذر فلربما «داس على ذيل أحد معاطف الفرو». إن من ينتهك حرمة الآخرين أو يسرق صيدهم ليس مرغوباً في أي مكان. ولكن يجب على الإنسان أن يستحوذ على أرنب أو قطاة جاءت عَرَضاً. «إن المعتدين سوف يحاكمون». إنهم سوف يخضعون للمحاكمة بالطبع إذا ما دعوا السجان ليشهد جريمتهم. إن هذا العالم المسكين يصبح بحق أصغر كل يوم عما قبله. ولايستطيع المرء أن يذهب إلى أي مكان دون التعرض لتحذير بالابتعاد عن الخطر. وهذا ما قد حدث لي خمس مرات بالفعل، وسوف يحدث بلا ريب مرة أخرى. فقد مررت مرتين بهذه التجربة أثناء هذه الرحلة الأخيرة -كما سوف يظهر في حينه-. وقد حدثت مرة في عام ١٩٢٢م،

عندما لم يكتفوا بتحذيري بالابتعاد فقط، بل قاموا في الحقيقة بترحيلي أيضاً. وفي المرة الرابعة وجدت السجان في طريقي، وفي مزاج وحشي يتوق للخصام والقتال، وهكذا هربت بعيداً. وكانت المرة الخامسة في عام ١٩٢٥م، عندما تجاهلت تحذيراً دينياً، ولم أسمع شيئاً عنه بعد ذلك. وعندما أنظر للماضي وأتأمل فيه أرى أنها كلها كانت تبدو غريبة جداً، ولكنها على أي حال تضيف طعماً لمغامرة الرحلات بالجزيرة العربية، والتي كانت لولا ذلك ستصبح كئيبة وغير مثيرة. ومشكلتي هي أن «الإمبراطورية البريطانية» شديدة الضخامة والكبر بشكل يفوق الخيال، ولا تزال تنتهك باستمرار خصوصياتي. وكل ما أريده هو الهدوء والعزلة. وهذان الشيئان أضحى الحصول عليهما من الصعوبة بمكان أكثر مما قد يتخيله المرء، ولو حتى في الصحراء.

ولم يكن الأمر بهذا السوء دائماً، ولكن في هذه الأيام ذات السرعة والجرأة فقد ظهر حتى لتلك الأقاليم المهجورة أو المهملة قيمة محتملة. فإذا كانت هذه الأقاليم منبسطة فيمكن أن يهبط عليها الإنسان من الجو، وإذا كانت جبلية فلربما أخفت البترول بين طياتها. ومن سوء الحظ أن الجزيرة العربية ظلت موسومة إلى الأبد بأنها هدية لسكانها فقط لأكثر من عشرين عاماً مضت قبل أن تؤدي تلك الاعتبارات دوراً خطيراً. وقد قبل العرب الهدية بكل امتنان، ولم يطلبوا شيئاً إلا أن يُتركوا وشأنهم. وصادق أهل بريطانيا العظمى على هذه الهدية بحماس شديد. ورحبوا بقرار يتفادى التقيّد بالتزامات إمبراطورية في الجزيرة العربية. ولقد كنت واحداً من الجموع الكثيرة التي أيدت هذه السياسة. ولكن يبدو أنني الوحيد الذي تخلف عن تلك الجماعة. فلقد ندمت الحكومة البريطانية، واستاءت من اضطرارها لتفسير وعودها. إن نكث لعهد له دلالة وقحة في لغتنا. ومع ذلك فقد نقضت بريطانيا العظمى عهدها مع العرب، والعرب يدركون ذلك، ويعلنون هذه الحقيقة من أعلى أسطح بيوتهم، وفي النهاية لا يعلم أحد لغتهم ولا عما يتحدثون على أي حال. وتأخذ الأمور شكلاً مختلفاً عندما تستغل هذه الحقيقة أمم أوروبية منافسة أو معادية لنا للدعاية ضد

بريطانيا. ومما يزيد الأمر سوءاً وخطورة أن الحكومة البريطانية تواجه مظاهرَ تدل على القلق المتزايد وتأنيب الضمير داخل بريطانيا نفسها. بيد أنه لايمكن أن يكون هناك شيء أشد سوءاً من أن يمضي رجل شرطة، كان معتدياً، قدماً لينتقد سلوك وتصرفات الشرطة. وأعتقد أنني أصبحت تحت هذه الفئة.

فلثمانية عشر عاماً، منها فترة الحرب العصيبة، مكثت في خدمة الحكومة. ومنذ ثلاثة عشر عاماً مضت استقلت منها بسبب مقنع تماماً وهو عدم موافقتي على سياسة الحكومة. ولقد رفضت الحكومة أن تقبل تقديري المبكر لأهمية ابن سعود في الخطة العربية وزعمت أنه غير صحيح. وأترك الأمر للقراء كي يحكموا بين الحكومة وبيني في هذه القضية. ففي خطاب حديث لجريدة التايمز (١١ مارس ١٩٣٨م) كتب السيد كاري لورد يقول: «لقد أيدنا بالتأكيد الحصان الخطأ» وفي العراق اعترضت على كل من سياسة وطرق الحكومة البريطانية بالإشارة على وجه الخصوص إلى استفتاءين اثنين عُقدا في سنتين متتابعتين تحت رعاية جهتين مختلفتين وأسفرا عن نتائج مختلفة بشكل غريب. ولقد تخليت عن وظيفتي بدلاً من أن أتحمل أي مسؤولية عن الاستفتاء الثاني (١٩٢١م)، ويجب أن أقول: إنني لم أتحمس كثيراً لموقف الحكومة المعلن تجاه الاستفتاءات المنافسة التي يجريها سكوشنق وهتلر. إنهم لم يكونوا أول الناس الذين يعرفون أن الردود الحكيمة، إذا تمت صياغتها بصورة صحيحة، فسوف تعطي النتائج المرجوة.

ولكن الموضوع الحقيقي الذي قررت بناءً عليه أن أقطع علاقتي مع الحكومة البريطانية وأذهب للصحاري كان هو الورطات التي خلقتها «سياسة الانتداب» في فلسطين والأردن الكبرى. ولقد استغرق الأمر بضع سنوات إلى أن ثبت صحة موقفي الذي اتخذته في عام ١٩٢٤م، وقد شجبت لجنة اللورد بيل، التي تشكلت عام ١٩٣٧م، الانتداب ووصفته بأنه غير قابل للتنفيذ، وقالت بالحرف الواحد: إن «الحكومة البريطانية تتفق معنا على أنه كذلك».

وقد يفاجأ أصدقائي -البريطانيون والعرب- باتفاقي مع الحكومة على أن التقسيم هو الحل الوحيد الممكن للمشكلة التي خلقتها محاولة تطبيق نظام انتداب غير صالح للعمل أصلاً. علاوة على ذلك، أتفق مع الحكومة على أن الاحتلال الإيطالي للحبشة يجب الاعتراف به. كما أوافق على الاعتراف الفوري بالاتحاد النمساوي-الألماني. ولكن مثل هذه الإهانات الحتمية هي مجرد إفرازات لأخطاء السياسة السابقة، التي كان يمكن تفاديها بشكل كبير. وعندما أتفق مع الحكومة فإنني لست خائفاً من أن أقول ذلك. بالقدر نفسه عندما أختلف معها فإن اعتراضي قد يحث على إجراء تغيير في السياسة أو الطريقة قبل أن تنشأ عواقب مهينة من الأخطاء.

ومهما يكن من أمر فقد رحلت منطلقاً في البرّية عام ١٩٢٥م، وأستطيع القول بأملة أنه ليس عندي داع للندم على دور «الصوت الجهوري القوي» الذي وصموني به منذ ذلك الحين. إن الاستقلال في حد ذاته مصدر قوة لا يقدر بثمن بالنسبة للأمم والأفراد. وكانت الجزيرة العربية قد أصبحت مثيرة أكثر فأكثر حيث إنها قد استيقظت من سباتها الطويل، واستجمعت قواها لتواجه ظروف العالم الحديث. وهي في أقطابها قد مرت بتجارب قيمة، وأحياناً جد عنيفة، مثل الأهداف والطرق الاستبدادية (الإمبريالية) لكل من فرنسا وإيطاليا.

وفي كل مكان آخر كانت اتصالاتها السياسية وما تزال مع بريطانيا العظمى وحدها. والآن، فإن الجزيرة العربية بلد مسلم أساساً، ولهذا السبب على وجه الخصوص، ولأسباب أخرى كثيرة، فإن حب الاستقلال، لا سيما الاستقلال من السيطرة والهيمنة الكافرة، متأصل وراسخ في العرب. إنهم يدركون أنه لا يمكن ضمان مثل هذا الاستقلال من مكائد العالم إلا بوحدة المظهر المادي والمعنوي. فالعربي عنده، مثل أي رجل إنجليزي، الشغف نفسه للحرية الشخصية والاستقلال، ولكنه لم يتعلم ضرورة إخضاعهما للصالح العام لمواجهة خطر مشترك. إن الخطر لايتشأ من فرنسا أو إيطاليا، اللتين قد تخلق محاولتهما السيطرة على الجزيرة العربية

«سبباً أو ذريعة للحرب» بالنسبة لبريطانيا العظمى. بل يأتي الخطر من بريطانيا العظمى نفسها. وقد يبدو ذلك شيئاً صعباً لرجل إنجليزي مثلي ليعلنه، ولكن الرجل الإنجليزي ليس بحاجة أن يخاف من قول الحقيقة بكل تأكيد. إن الاختراق السياسي البريطاني للجزيرة العربية قد بلغ بالفعل مبلغاً بعيداً أكثر مما ينبغي. وما يزال يسعى لكي يتمادى أبعد مما بلغ. ولا يوجد هناك حد لمثل هذه العمليات من الطموحات الاستبدادية (أو الإمبريالية). وليس لها مبرر. وإذا لم يوافق أحد على قولي هذا فإن وعود مكماهون في ١٩١٥م تثبت أن كثيراً من الناس، بما فيهم الحكومة البريطانية نفسها، قد اتفقوا معه منذ ثلاثة وعشرين عاماً مضت، عندما كان على الناس أن يفكروا بعناية أكثر مما يبدو أنهم يفعلونه هذه الأيام.

وإذا لم يكن هناك أي مبرر للطموحات البريطانية في الجزيرة العربية، فلا يوجد كذلك إلا أقل القليل من المبررات لطرق التوسع التي تتبناها الحكومة -عمداً فيما يبدو- في الآونة الأخيرة. لقد استنكر الرأي العام البريطاني والحكومة البريطانية استخدام طرق التوسع هذه والطموحات الاستبدادية في الحبشة، وفي أسبانيا، وفي الصين. فلماذا تستخدمهم الحكومة البريطانية إذاً في الجزيرة العربية؟!!. إن الإجابة جد سهلة وبسيرة: إنهما أقل تكلفة، وأشد فاعلية، وأكثر إنسانية من أي شكل آخر من أشكال العمليات العسكرية أو البوليسية. ولا يستطيع المرء حقيقة أن يتخيل أي شيء أشد رعباً من قصف جوي بالقنابل لا يقدر أن يرد عليه بمثله. وإذا لم تفز الحضارة الإنسانية في السعير الذي خلقته بأيديها فليس بمقدور المرء أن يتصور أي شيء أحوج للتأكيد من تحريم طائرات القصف على الإطلاق. وإلى أن يأتي ذلك اليوم يجب علينا بشكل واضح أن نوفر ونجهز عدداً كافيًا من تلك الماكينات الجهنمية للدفاع عن أنفسنا ضد عدو مسلح بأسلحة مماثلة أو لنرد على هجماته علينا بمثلها. ولكن ذلك لا يبرر استخدامها ضد أصدقاء أو أعداء ليس لديهم مثل هذه المعدات. ولم يعلن «رئيس الوزراء» إلا مؤخراً أن الحكومة البريطانية ستكون مستعدة لوقف

«جميع أنواع القصف من الجو» إذا كانت الدول الأخرى مستعدة لعمل مثل ذلك !!. إن هذا سوف يمنح الحكومة البريطانية وقتاً كافياً لتقصف تلك الأجزاء من الجزيرة العربية التي تشتهي إخضاعها. ولست بالتأكيد غير منطقي في توقع شيء أحسن من ذلك من الحكومة البريطانية. هل يوجد أي شيء يمنع من اتخاذ قرار من جانب واحد بألا تقوم الطائرات البريطانية بقصف أي جزء من الإمبراطورية البريطانية مرة أخرى؟!! أو هل هناك سلسلة من الاتفاقيات الثنائية أو متعددة الأطراف مع الدول الأخرى لتحريم القصف الجوي المتبادل؟ إن الأمر سيصبح بالطبع أشد صعوبة وأكثر تكلفة لترهيب فلسطين وحضرموت لإخضاعهما تحت سيطرتنا. ولكن هل نحن جديرون بحكم أي من هاتين الدولتين، أو أي بلد آخر، إذا كنا نستطيع ذلك فقط من خلال قصفهما؟!!.

وعندي كلمة أخرى إضافية عن فلسطين، إننا نتحدث عن الأنشطة التي ينفذها العرب، وسوف يمدح التاريخ بالتأكيد كفاحهم الوطني ضد قوى مضادة يائسة. إن قتل الطغاة والمستبدين دعوة قديمة ومشرفة. والمستبدون -سواء كانوا أفراداً أو حكومات- يعاقبونهم بالموت طبعاً. وهذا يبدو شيئًا معقولاً تماماً في حدود الظروف التي تحيط به، ومهما يكن من رأي المرء في القاتل فإننا لا نستطيع أن نتذمر من حكم الإعدام المقرر بناءً على إثبات الجريمة. بيد أن حيازة أسلحة أو ذخيرة لا يمكن اعتباره بصورة معقولة جريمة كبرى تستحق الإعدام. إنها يمكن أن تكون كذلك بقوة القانون، مثلما كانت سرقة الأغنام في إنجلترا منذ قرن مضى أو أكثر. وفي الوقت نفسه فإن العقل البشري يتمرد ضد مثل هذا الإفراط في إصدار القوانين، والرأي والوجدان البريطاني كله يميل إلى -أو اعتاد بدرجة ما أن يكون ميالاً إلى- جانب العدل والإنصاف. ولكن القتل القانوني (وهو مصطلح يغطي بدرجة كافية تنفيذ طُرق الإعدام التي بررها صدور قوانين لأغراض خاصة)، فالقصف الجوي ليس من العدل ولا الإنصاف.

وهذا يبدو للبعض مقدمة غير قويمة إلى حد ما لكتاب رحلات. وفي الواقع لقد نبعت من هذه الظروف التي ناقشتها هنا المغامرة الوحيدة الحقيقية لرحلتي الطويلة.

ومن هذه الرحلة نفسها نشأت المناسبة لكثير من انتقاداتي. إن زيارتي لحضرموت قد تزامنت تقريباً مع إعلان الحكومة البريطانية - في سبتمبر ١٩٣٦م - عن خطط استحداث «مستعمرة عدن» على أن يبدأ سريانها من تاريخ بداية سريان قانون «حكومة الهند» الجديد. وكان الأمر أو النظام بالمجلس الذي يضفي صلاحية على هذه الخطط -في حدود علمي- لم يواجه أي اعتراض قانوني. ولم يزد الأمر على نقل منطقة عدن من وزارة معينة إلى أخرى. ولم يحتو على أي تلميح للمكائد الخفية للإقليم الواقع خارج منطقة عدن، وهو الإقليم المستقل للسلطنات الجنوبية.

ويبدو أن رحلتي قد نبهت السلطات في عدن إلى الإحساس بالخطر المحدق بهم. وخلال شهور قليلة تم تصحيح ما أغفل عنه الاقتراح الأصلي بالمجلس من خلال إصدار أمر آخر. هذا الأمر الثاني كان قانوناً للضم والإلحاق، صريحاً وواضحاً، والذي ألغى بازدراء وقسوة مجموعة من المعاهدات قديمة العهد والوعود المهيبة من السير هنري مكماهون. ولكي يتم تنفيذ ذلك القانون كان من الواجب استخدام طائرات القصف بمنتهى الحرية [1]، وما زالت تُستخدم عمداً بشكل تام، ولكن سوف يستغرق الأمر وقتاً طويلاً حتى يستطيع هذا السلاح البربري الوحشي تمكين حكومة عدن من أن تجعل هذا الضم والإلحاق نافذاً. وقد نفت الحكومة البريطانية بالطبع ارتكاب أي عمل أو إصدار أي قانون قد يؤدي إلى الإلحاق. إن اليابان تنفي أنها تحرب الصين، إنها فقط تساعد الصينيين على إدارة شؤونهم بصورة صحيحة. وقد انطلقت إيطاليا في الحبشة فقط لتساعد الأحباش البؤساء ضد نظام الحكم الوحشي الذي يسيطر على مصائرهم. وقامت ألمانيا بغزو النمسا بناءً على طلب صريح من شعبها. وحلب الروس بصورة إيجابية إصدار حكم الإعدام على أنفسهم لأنه هو فقط الذي يستطيع أن يكفِّر عن خزي حياتهم الإجرامية أوعارها. إن طرق الدعاية الحديثة قد خلقت أساليب كلامية جديدة. ولكن هذا كثيراً ما يتغير!.

---

(١) منذ مطلع إبريل ١٩٣٨م يبدو أنه لم تعد هناك عمليات قصف في محمية عدن. (المؤلف).

إلى هنا سوف أترك الأمر حتى يتمكن القارئ من مصاحبتي في رحلاتي. وفي إعداد هذا الوصف لها فإنني أدين بقدر عظيم لزوجتي لتكريس عملها الشاق على الآلة الكاتبة ولكثير من المساعدة والتشجيع بطرق أخرى. وبالنسبة للخريطة التي ترافق هذا المجلد، ولايمنعني التواضع من أن أركيها للقارئ كأحد الإسهامات الكبرى التي يعرب بها الإنسان عالمه المعاصر، فإنني لا أستطيع أن أعبر بصورة كافية عن عميق امتناني للسيد هـ . ف . مايلن من الجمعية الجغرافية الملكية، ولا أستطيع كذلك أن أخفي أسفي البالغ لأن الاعتبارات المالية قد حالت دون طبعها ونشرها على مقياس رسم يوضح كافة التفاصيل الواردة برسمه الأصلي. ولتحديد الإحداثيات الجغرافية لعدد هائل من المواقع والأماكن التي استطعت أن أدون فيها ملاحظات فلكية فإنني مدين في المقام الأول للثيودولايت القديم، والذي انهار تماماً تحت ضغط كثرة العمل وهو الآن قد أحيل للتقاعد بشرف وكرامة. وفي المقام الثاني فإني مدين لتلك المحطات الإذاعية التي جعلتني أتحقق من الوقت الصحيح، وخاصة الموجودة في القاهرة والقدس، والتي كانت أحياناً تختلف فيما بينها حول هذا الموضوع، وأخيراً للدكتور. إل. جي. كومري وفرقته، وكلها نجوم لامعة - من الحاسبات البشرية والآلية البشريين والآليين الذي يملكون، أو هيؤوا، براعة ممتازة في تشخيص تفاصيل أنشطتي تحت ستار الليالي العربية، وكانوا قادرين بدرجة فائقة على تحديد مكاني كل ليلة بكل دقة حتى إنه لا يمكنني أن أزعم وجودي في موقع آخر. وكالعادة أدين للمحف البريطاني بالشكر لتشجيعه الدائم لمجهوداتي واهتمامه الفعال بتنظيم وترتيب ما جمعته من معلومات.

وفي هذه الظروف من المثير للأشياء أن نذكر الأفراد. ولكن لا يمكن أن نترك البعض دون ذكر أسمائهم. فبالنسبة للحيوانات الثديية والمعادن الموجودة بالجزيرة العربية فقد ألقى السادة تي. سي. إس. موديسون - سكوت، وبي. إم. جايم على التوالي فيضاً من الضوء الجديد بعملهم حديثاً في جميع المراجع المتوفرة ومنها المواد

التي قدمتها أنا. وقد استطاع الدكتور إل. آر. كوكس بالتأكيد أن يستفيد قليلاً من المعارف عن الحفريات العربية. وقد قام السيد جي. رامسبوتوم والسيد هـ. و. باركر فوراً بتحديد النباتات والزواحف على التوالي، وفي يوم ما سيكون السيد بي. بي. يوفاروف جاهزاً بعمل تذكاري رائع عن جنادب الجزيرة العربية عندما ينتهي من العثور على الأسماء الصحيحة للأجناس التي ما تزال تنهال عليه من الصحراء وما جاورها. ولكن «غرفة الطيور» تحتل مكانة الفخر في قلبي وعواطفي، لأني بقيت سنوات حتى الآن أعمل في تحالف وثيق مع السيد ن. ب. كنيـر والسيد جي. إل. بيتس للهجوم المستمر على طيور الصحراء، ولم نحرز حتى الآن نصراً كاملاً وهو هدفنا المشترك الذي نبغي تحقيقه. وفي الوقت نفسه يوجد لدى السيد بيتس عمل شامل عن طيور الجزيرة العربية جاهز للطبع، وأستطيع فقط أن أعبر عن خالص تمنياتي بأن ينشره قريباً.

ولم يبق إلا أن أزيح الستار عن حكايتي، مع التعبير عن تقدير خاص للسيد أ. ف. ل. بيستون من كنيسة المسيح في أكسفورد الذي سوف يختمها بملحق عن النقوش التي أوردتها من أرض سبأ.

هاري سانت جون. بي. فيلبي

مكة المكرمة - ١٩٣٨م